



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٠ رجب سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٨٥ م . العدد ٣٣٠٤

## الفهرس

### صفحة

٤٦٠

نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ نظام معدل لنظام التكوين

٤٦١

تعليمات تجديد رخص السير بالبريد

٤٦٢

قراران صادران عن وزير الصناعة والتجارة

٤٦٥

قرار صادر عن وزير الزراعة

هكذا من الأهل

## نظام معدل لنظام الترخيص

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢  
نأمر بوضع النظام الآتي : —

### نظام رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٥ نظام معدل لنظام الترخيص

المادة ١ — يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الترخيص لسنة ١٩٨٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسمي وما ملأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يلغى نص المادة ٨ من النظام الاسمي ويستعاض عنه بالنص التالي : —

المادة ٨ —  
يؤلف في الوزارة مجلس ترمين على النحو التالي : —

١ . الوزير	رئيس
٢ . الوكيل	نائب الرئيس
٣ . وكيل وزارة الزراعة	عضوا
٤ . مدير عام دائرة الجمارك	عضوا
٥ . وكيل وزارة الصناعة والتجارة	عضوا
٦ . مدير عام السياحة	عضوا
٧ . مندوب عن القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية	عضوا
٨ . يعينه القائد العام	
٩ . أربعة أشخاص من القطاع الخاص	اعضاء
١٠ . يعينهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .	

١٩٨٥/٣/٢

### الحسين بن طلال

وزير الخارجية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء
طاهر نشأت المصري	أحمد عبد الكريم الطراونة	وزير الدفاع
وزير السياحة والآثار	وزير التربية والتعليم	أحمد عبيدات
طاهر حكمت	حكمت السكنت	وزير المواصلات
وزير الشؤون والمؤسسات الاسكانية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	د. محمد عضوب الزين
عبد خلف داوديه	المهندس عبدالله التليسي	وزير الصناعة والتجارة
وزير الصحة	وزير شؤون الارض المحتلة	د. جواد المفاوي
د. كامل المعجلوني	شوكعت محمود	وزير الزراعة
وزير الشباب	وزير التخطيط	محمد بشير
د. هاني الفصاونه	د. بيدالله التيسور	وزير الاعمال العامة
	وزير الطاقة	وزير النقل
	والقوة المعدنية	فرهي مبيد
	هشام الخطيب	المهندس رائف نجم

### تعليمات تجديد رخص السير بالبريد صادرة بالاستناد لاحكام المادة ( ٧٩ ) من قانون السير

#### المادة ١ —

- ١ . يسمح بتجديد رخص سير سيارات الركوب الصغيرة والخصوصية والمسجلة في العائسة ( عيان ) من خلال المكاتب البريدية التي يحددها وزير المواصلات .
- ٢ . يشترط لتجديد الرخص المشار اليها في الفقرة (١) من المادة اعلاه ما يلي : —
- ١ — ان تكون سيارة الركوب الصغيرة والخصوصية غير خاضعة للفحص الفني خلال مدة التجديد .
- ٢ — ان لا يكون قد مضى على مدة انتهاء الرخصة اكثر من تسعة اشهر وان لا تزيد مدة الصلاحية المتبقية للرخصة عن عشرين يوما .

#### المادة ٢ —

- ١ . يعاى النموذج المقرر لهذه الغاية المرفوعة به المكاتب البريدية من قبل صاحب العالفة وترفق به الوثائق والمستندات التالية : —
- ١ — رخصة السير المتوي تجديدها .
- ٢ — عقد تأمين يغطي مدة الترخيص المطلوبة بمسما عليه طوايح الواردات المقررة .
- ٣ — نسخة الايصال المالي عن الرسوم المدفوعة للغايات الترخيص المطلوب بما في ذلك رسم التجاوز المنحوق على المركبة .
- ٤ — مغلف الرجوع والذي ستعتمد ببوجبه الرخصة بعد التخليص عليه بريديا ومثبتا عليه اسم وعنوان مقدم الطلب بصورة واضحة ودقيقة .
- ٥ . توضع كلفة الاوراق المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة في مغلف الارسال المحنون لادارة الترخيص من قبل موظف البريد المعني بعد التخليص عليه بريديا .

#### المادة ٣ —

- ١ . ترسل طلبات تجديد الرخص من المكاتب البريدية بواسطة ارساليات مباشرة الى مكتب البريد في ادارة الترخيص والذي يتولى ما يلي : —
- ١ . تجميع طلبات التجديد وتسليمها الى ادارة الترخيص بموجب قيود رسمية .
- ٢ . استلام المبالغ المتجزئة من ادارة الترخيص ضمن مغلفات الرجوع واعادتها للمكاتب البريدية ونقا للاصول البريدية المعتمدة وذلك خلال مدة اقصاها اربعة اشهر .

#### احكام عامة

#### المادة ٤ —

يختبر الايصال المالي الذي سلم لصاحب سيارة الركوب الصغيرة والخصوصية بمغلفة رخصة مؤقته صالحة لمدة اقصاها شهر واحد اذا كانت الرخصة والمهلة القانونية المعطاة للتجديد لا تتجاوز ذلك ولعشرة ايام في الحالات الاخرى .

هكذا من الأشهر

## المادة ٥ -

في حالة وجود نقص قانوني في الطلب المقدم للتجديد تقوم ادارة الترخيص بإرسال اشعار بمغلف الرجوع يتضمن التوافض والاجراءات المطلوبة لتحديد موعد لمراجعة ادارة الترخيص لاستكمال المعاملة واستلام الرخصة باليد .

## المادة ٦ -

لغايات الامور المحاسبية واي امور اخرى تعتمد الاسس المحددة بورقة العمل المصدقة من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١/٦ .

## المادة ٧ -

توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١٩٨٥/١/١ .

سليمان عرار  
وزير الداخلية

## قرار رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٨٤

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً الى الفقرة ١٣ والفقرة ١٦ من البند (ب) من المادة ٣ من الفصل الثاني من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٧٢/٢٤ وتعديلاته والى البند (١) من الفقرة (د) من المادة ٤ من نظام تنظيم وزارة الصناعة والتجارة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ .

ونظراً لعدم اعتياد استعمال مادة ثنائي اكسيد التيتانيوم في المواد الغذائية دولياً من قبل لجنة دستور الاغذية ، اقرر ما يلي : -

- ١ . يمنع استعمال واضافة مادة ثنائي اكسيد التيتانيوم الى المنتجات الغذائية .
- ٢ . يمنع دخول المواد الغذائية المستوردة المضاف اليها هذه المادة .
- ٣ . على كل مصنع يرغب باضافة اي مضاف غذائي الى المواد الغذائية التي ينتجها ان يحصل على موافقة خطية من مديرية المواصفات والمقاييس بهذه الوزارة .
- ٤ . على جميع المعنيين التقيد بهذا القرار اعتباراً من تاريخه .

وزير الصناعة والتجارة

د. جواد العناني

هكذا من الأشهر

## قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٥

صادر من وزير الصناعة والتجارة

استنادا الى الفقرة ١٢ و ١٦ من البند (ب) من المادة ٣ من الفصل الثاني من قانون المواصلات والملايس رقم ٢٤ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته والى البند ١ من الفقرة (د) من المادة ٤ من نظام تنظيم الصناعة والتجارة رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ اقر ما يلي : —

١. يمنع استعمال الاكياس البلاستيكية ( النايلون ) في تعبئة منتجات الالبان منعا يانا .
٢. يمنع استعمال المسطل سعة (٤) كغم في تعبئة اللبن الرايب واستبداله بعبوات بلاستيكية سعة (١) او (٢) كغم .
٣. على كل معمل البان بلدي ان يحصل على ترخيص من وزارة الصناعة والتجارة .
٤. تمنع المعامل البلدية والمصانع التي تستعمل الطماز كحادة اولية في منتجاتها من استعمال طماز البودرة ( الجلف ) نهائيا ويمنع خزنها او حفظها في مستودعاته .
٥. تميز منتجات الالبان المصنوعة من الطماز بمنتجاتها بعبوات ذات لون مميز بواقعة بخيرية المواصلات والملايس وتحمل بطاقة بيان كاملة تتضمن الاشارة الى ان ذلك المنتج ممنوع من الطماز في حالة العبوات الكبيرة مثل تلك الجبنة وغيرها يجب ان تحمل بطاقة بيان مميزة بنفس لون عبوات المنتجات الطمازة .
٦. تميز منتجات الالبان المصنوعة من طماز البودرة ( الجلف ) بان تعبأ في عبوات بيضاء اللون مع بطاقة بيان كاملة توضح ان المنتج ممنوع من طماز البودرة ( الجلف ) على ان لا يستعمل اللون المخصص لمنتجات الطماز .
٧. يمنع مهندسو مديرية المواصلات والملايس الحق بالكشف على بيوت بالمي وصانعي الالبان البلدية المنزلية للتأكد من تنفيذ القرارات وذلك بحسب القوانين الرعية .
٨. كل من يخالف بنود هذا القرار يتعرض للمعقوبات المنصوص عليها في قانون المواصلات والملايس رقم ٢٤ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته .
٩. على جميع المعنيين بالتعبء بهذا القرار اعتبارا من ١٩٨٥/٧/١ .

وزير الصناعة والتجارة

د. جواد المناني

هكذا من المأهول

## قرار رقم (١/أح) لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب المادة (١٢٩) من قانون الزراعة رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ — يسمى هذا القرار ( قرار استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يستوى من مربى الإبلار الرسوم التالية لقاء تلقيح إبلاره :

- ١ . دينار من كل تلقيحه تعطى للبقرة باستعمال السائل المنوي الطماز .
- ب . ديناران عن التلقيح الأولى التي تعطى للبقرة باستعمال السائل المنوي المجد .
- ج . دينار واحد عن التلقيح الثانية أو الثالثة باستعمال السائل المنوي المجد .

المادة ٣ — يلغى هذا القرار قرار استيفاء رسوم التلقيح الاصطناعي رقم ١/أح لسنة ١٩٧٢ المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٤٦٨ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ .

وزير الزراعة  
محمد بشبي